الأمم المتحدة

A/HRC/13/G/22

الجمعية العامة

Distr.: General
7 April 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة عشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
هيئات وآليات حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة من الممثل الدائم للهند إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

بالإشارة إلى بيان الرئيس PRST/13/1 المتعلق بتقارير اللجنة الاستشارية، وعلى الرغم من أن وفد الهند قرر، بعد المشاورات معكم، الانضمام إلى توافق الآراء بشأن البيان المشار إليه أعلاه رغم ما لدينا من تحفظات جدّية بشأن بعض جوانبه، أود أن أعبرّ عن استياء حكومتي من استمرار اللجنة في عدم احترام قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١.

وبما أنكم مُدركون، بلا شك، أن المجلس يشير صراحة في الفقرات من ٧٥ إلى ٧٧ من قراره ٥/١ إلى أنه لا ينبغي للجنة الاستشارية تقديم خبرتها إلا بطلب من المجلس، فليس هناك مطلقاً أي مجال لأن تضطلع اللجنة بمبادرة من تلقاء نفسها بشأن أي موضوع يقع ضمن ولاية المجلس. فالمجال الوحيد المتاح أمام اللجنة هو أن تقوم، في إطار أي طلب يكون المجلس قد أحاله إليها بالفعل، بتقديم مقترحات لإجراء مزيد من البحوث، أي أن مقترحات إجراء البحوث هذه ينبغي أن تُعتبر إضافية للطلب المحال إلى اللجنة بالفعل.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يُعرب عن تحفظاته الجدّية إزاء الطريقة التي تواصل بها اللجنة الاستشارية تقديم توصيات بشأن مواضيع للدراسة لم يكلفها بها المجلس. فمثلاً اعتمدت اللجنة، في دورتها الأولى ١٣ توصية كانت أربع توصيات منها على الأقل، وهي التوصيات ٦/١ و١٠/١ و١٢/١ و١٣/١، غير ممتثلة لأحكام القرار ٥/١ لأنها لم تُقدم استجابة لطلب محدد من المجلس. وبالمثل، اعتمدت اللجنة في دورتها الثانية سبع توصيات منها توصية (التوصية ٤/٢) لم تمتثل لأحكام القرار ٥/١؛ واعتمدت اللجنة في دورتها الثالثة ست توصيات منها توصيتان (٥/٣ و٦/٣) لم تمتثل لأحكام القرار ٥/١؛ وقدمت اللجنة في دورتها الرابعة ست توصيات كانت التوصيات ٤/٤ منها غير ممتثلة لأحكام القرار.

الرجاء إعادة الاستعمال

وفضلاً عن ذلك، أود أن أُشير أيضاً إلى أن المجلس قد أشار صراحة في الفقرة ٧٧ من قراره ١/٥ إلى أن اللجنة الاستشارة لا تعتمد قرارات أو مقررات. ومع ذلك يتضح من أعمال الدورات الأربع الماضية التي عقدتها اللجنة أنها تواصل اعتماد توصيات ليست في طبيعتها إلا قرارات أو مقررات، وإن سُميّت توصيات.

ويولي وفدي أهمية بالغة لعمل اللجنة الاستشارية كمركز للبحث والمشورة تابع للمجلس يعمل بتوجيه من المجلس وإرشاداته. وبهذه الروح انضمت الهند إلى توافق الآراء بشأن بياني الرئيس PRST 10/1 وPRST 13/1 وهما فيما يبدو بيانان صدرا بدوافع منها الحاجة إلى مواجهة مشكلة التوصيات التي تقدمها اللجنة والتي لا تنسجم مع القرار ١/٥. ويستخدم كلا البيانين عبارات متشابهة مفادها أن توصيات اللجنة التي لم يكلفها المجلس بتقديمها (تعميم مراعاة المنظور الجنساني في حالة البيان PRST 10/1 وحقوق الإنسان لكبار السن في حالة البيان PRST 13/1) "هي توصيات يمكن معالجتها في سياق عمل المجلس في دوراته المقبلة". وقد صيغ البيانان بالاستناد إلى فهم مفاده أن "مثل هذا الإجراء لا ينشئ أية سابقة بالنسبة للتقارير المُقبلة للجنة الاستشارية، التي ستعالج وفقاً لقرار المجلس ١/٥"، على الرغم من أن ظهوره من جديد في البيان الرئاسي PRST 13/1 يمثل، فيما يبدو نفياً للتأكيد الوارد في البيان الرئاسي PRST 10/1.

وفي ضوء ما تقدم، تود الهند أن تسجل رأيها بأن أي توصيات أو دراسات تُقدمها اللجنة الاستشارية دون طلب محدد من المجلس أو قبل تلقيها طلباً محدداً من المجلس، هي توصيات أو دراسات تنتهك أحكام قرار المجلس ١/٥ ولذلك، لا يمكن للمجلس أن ينظر فيها. وتأمل الهند أن لا تكرر اللجنة الاستشارية الأخطاء التي ارتكبتها اللجنة الفرعية السابقة والتي أدت في النهاية إلى حلّها. وبينما يسّر الهند أن تجتمع بكم أو باللجنة من أجل التشاور بشأن هذا الموضوع، حسب الضرورة، فإنها ترجو منكم نقل آرائها إلى اللجنة. وفي الوقت نفسه، تحتفظ الهند بموقفها فيما يتعلق بأي انتهاك مماثل لأحكام القرار ١/٥ من جانب اللجنة في المستقبل.

ونظراً للاعتبارات الواردة أعلاه، يود وفد الهند أن ينأى بنفسه عن بيان الرئيس PRST 13/1 بشأن تقارير اللجنة الاستشارية، الذي اعتمده المجلس في دورته الثالثة عشرة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الثالثة عشرة.

(التوقيع) **أ. جوبيناثان**